العرب
الجمعة 2021/11/12
السنة 44 العدد 12238

القاهرة تنفتح على جماعات الضغط لتحسين علاقتها بواشنطن

استئناف الحوار الاستراتيجي يعكس عودة التناغم السياسي بين البلدين

ساهم انفتاح القاهرة على جماعات الضغط وتنويع علاقاتها مع دوائر أميركية عديدة في المساعدة على استئناف البلدين للحوار الاستراتيجي بينهما. ولئن كان استئناف الحوار مرتبطا أساسا بالاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط، إلا أنه يؤشر على تحسن العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

بوادر لتجاوز الخلافات

القاهرة – تخلت القاهرة عن عزوفها السابق عن تكثيف الحوار مع جماعات الضغط الأميركية التي تؤثر بأشكال مختلفة في صناعة القرار، فيما تؤكد نتائج جلسة الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي خلال يومي الثامن والتاسع من نوفمبر الجاري في واشنطن أن مياها سياسية على هذا المستوى بدأت تتدفق من جديد.

وقالت مصادر دبلوماسية إن النظام المصري خلال فترة ترتيب أوراقه لم يلتفت جيدا لأهمية هذه الجماعات وقدرتها على تعديل توجهات أي إدارة أميركية، ولم يمنحها القيمة السياسية المناسبة، على غرار تلك التي كان يمنحها الرئيسان السابقان أنور السادات وحسني مبارك، بما جعل واشنطن أكثر تفهما للواقع المصري وتعقيداته ولكثير من القضايا الحيوية التي شغلت بالها حينذاك.

محمد العرابي

القاهرة نوعت علاقاتها مع دوائر أميركية عديدة

وأضافت المصادر ذاتها لـ"العرب" أن الغياب في أواخر عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما منح جماعة الإخوان فرصة للحركة في أوساط أميركية مختلفة، جعلت رؤيتها الأكثر انتشارا وتأثيرا، وتعزز ذلك مع الموقف العدائي الذي حملته إدارة أوباما عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي، حيث لم تجد القاهرة من يدافعون عنها تقريبا.

واستثمر تيار الإسلام السياسي الغياب الرسمي المصري في إيجاد صورة ذهنية سلبية داخل الكثير من المؤسسات الأميركية، وعزف على وتر المظلومية الأمنية، واستخدم تسهيلات مادية ومعنوية منحتها لقادته وكوادره كل من تركيا وقطر في خضم خصومتهما السابقة مع القاهرة في استمالة جماعات مصالح متنوعة داخل الولايات المتحدة، عززت من المواقف السلبية تجاه القاهرة في بعض وسائل الإعلام الأميركية.

ولم تشعر القاهرة بأهمية هذه الجماعات كثيرا خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث أسهمت المركزية الشديدة التي تمتع بها الرجل في تسهيل عملية التواصل بينه وبين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ما أسهم في تفويت الفرصة على لوبيات عدة سعت للتأثير على رؤيته وفشلت، وهو ما انعكس إيجابيا على تصوراته حيال القاهرة.

ومع وصول إدارة ديمقراطية برئاسة جو بايدن، تبدل الموقف المصري من جماعات الضغط عموما، وأصبحت هناك حاجة ملحة للحوار معها خوفا من العودة إلى مرحلة أوباما بكل ما حوته من عراقيل وقتامة سياسية.

وقال وزير الخارجية المصري الأسبق محمد العرابي إن القاهرة نوعت علاقاتها مع دوائر أميركية عديدة ما يعد من العوامل المساعدة التي أسهمت في استئناف الحوار الاستراتيجي بين البلدين، وبذلت وزارة الخارجية جهدا كبيرا لإقناع الإدارة الأميركية بأهمية انعقاده في هذا التوقيت.

وأكد لـ"العرب" أن العامل الحاسم يرتبط بإعادة ترتيب واشنطن لأوراقها في المنطقة، وجعلها تنظر إلى مصر بقدر كبير من التقدير أنها دولة مستقرة تستطيع أن تساعدها في حل أزمات إقليمية مختلفة، وتعول عليها في الوصول إلى المساهمة في تسوية الأزمة الليبية، كما أسهمت في وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل.

واستأنفت القاهرة نشاطها مع أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ومراكز بحثية ووسائل إعلام ورجال أعمال ومنظمات يهودية، وفتحت قنوات تواصل متعددة، وظهر نوع من الاهتمام بكثير منهم، امتدت فروعه إلى اللجوء لشركات شهيرة تعمل في مجال العلاقات العامة لتحسين صورة مصر.

واستضافت القاهرة العديد من أعضاء الكونغرس ورجال الأعمال وجرى عقد لقاءات مع كبار المسؤولين في مصر للاطلاع على التجربة التنموية الرائدة، وقد لمسوا ارتفاع مستوى الأمن والاستقرار في البلاد الذي لم يعد خافيا على أحد.

ويقول مراقبون إن العودة التدريجية لخطب ود عدد من جماعات المصالح الأميركية بدأت تجني القاهرة ثماره السياسية حاليا، لأنه أفادها في تضييق هوامش الحركة على خصومها الذين كانت الساحة أمامهم شبه فارغة للاستماع لرؤية أحادية.

وأسهمت أخطاء جماعة الإخوان والتحول الحاصل في رؤية واشنطن للموقف في الشرق الأوسط، قبل أن تسهم تحركات القاهرة على أكثر من صعيد في حدوث تغيير نسبي من الإخوان، استمد جانبا من قوته السياسية من تغير واضح في الخطاب الدولي من تيار الإسلام السياسي عموما، وصمود النظام المصري في مواجهة العواصف والتحديات الداخلية والخارجية، وتأكد الإدارة الأميركية من أهميته الإقليمية لها.

وواجه النظام المصري فترات عصيبة في بداية عهد إدارة بايدن، أوحت بأن واشنطن على وشك الدخول في أزمة مع القاهرة بسبب قضايا الحريات وحقوق الإنسان التي تحظى بأولوية كبيرة لدى الإدارة الديمقراطية، وترى أن القاهرة تنتهك معاييرها.

وعملت القاهرة حثيثا على تخفيف الضغوط الواقعة عليها عبر محاولات مختلفة لتوضيح رؤيتها والسعي لتوصيلها إلى قطاعات من الأميركيين كانت تضغط على البيت الأبيض لمعاقبة القاهرة جراء تصرفاتها المرفوضة في المجال الحقوقي.

وساعد تزامن التحرك المصري نحو جماعات الضغط مع التغير في الحسابات الأميركية حيال قضايا المنطقة على تليين موقف إدارة بايدن، يضاف إليهما نسج شبكة مع رجال أعمال من مصلحتهم أن تكون العلاقة بين البلدين متينة، بما دفعهم إلى تشجيع الإدارة الأميركية على تصوراتها الجديدة.

ولم يعد تقارب واشنطن مع القاهرة يثير حساسيات لدى بعض اللوبيات التي كانت تعترض على ذلك قبل أن يوفي النظام المصري بما طلب منه من إصلاحات سياسية.

معوقات إدارية وسياسية تعرقل نشاط الجمعيات الأردنية

عمان – طالب تحالف مناهضة العنف والتحرش في عالم العمل المكون من مجموعة من منظمات المجتمع المدني والناشطين العماليين والحقوقيين، بتطوير قانون الجمعيات الأردنية والحد من التدخل الحكومي، وبشكل أساسي من حيث سهولة التسجيل، والشروط التي تنظم عملها ونشاطها.

ويقول الناشطون في المجتمع المدني إن التعطيلات الإدارية والرقابة السياسية تعرقل أنشطة الجمعيات الأهلية، داعين إلى تعديل قانون الجمعيات بما يتماشى مع مقتضيات الإصلاح السياسي الذي يشرف عليه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

وطالب التحالف في بيان له الخميس بأن تستهدف عملية الإصلاح المساهمة في تحسين الوضع القانوني في مجال تسجيل الجمعيات، بما يتيح لها التسجيل دون تعقيدات إجرائية أو قيود أو إذن مسبق، وفي مجال ممارسة الجمعية لعملها وإدارة شؤونها.

كما طالب بأن تكون الإدارة الداخلية للجمعية ونطاق الأنشطة المسموحة لها متاحة بأوسع نطاق ممكن، دون معوقات إدارية، وبما يسمح لها ولممثليها بأن يعملوا بحرية ودون قيود في إطار القانون.

وفي الجوانب المالية، أوصى بأن تكون شروط التقارير المالية والحصول على التمويل المحلي والأجنبي دون تضييق، وأن يتاح لها كسب الدخل من الخدمات والنشاطات التي تقدمها، وأن تحظى بإعفاءات ضريبية من المنح أو الهبات أو الرسوم أو النشاط الاقتصادي.

وطالب بأن يكون حل الجمعيات محصورا بالحل الذاتي أو القرارات القضائية ، ومفصلا بمصطلحات قانونية واضحة ودقيقة تمنع تدخل الجهات الرسمية بصورة تخالف المعايير المعتمدة دوليا ، وتضمن التنفيذ القانوني الدقيق لهذه الأحكام من دون لبس أو تعسف.

وبيّن التحالف أن مبدأ مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعد مطلبا أساسيا لتعزيز وتطوير العملية الديمقراطية في الدولة، الأمر الذي يستوجب تحسين البيئة والظروف التي تعمل بها مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تعزيز دور أفراد المجتمع على تأسيسها وزيادة قدرتها على المشاركة في رسم السياسات العامة، وبناء قدرات أفراد المجتمع والمساهمة في تقديم الخدمات لهم بشتى أنواعها.

وأكدت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة أن يشمل أي تعديل لقانون الجمعيات تذليل العقبات الموجودة في القانون الحالي والتي تعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني كشرط أساسي في التنمية.

ويؤكد مراقبون أن قانون الجمعيات النافذ فرض العديد من القيود على عمل الجمعيات وتأسيسها ونشاطاتها بما يخالف المعايير الدولية، إذ يعطي مجلس إدارة سجل الجمعيات الذي تغلب عليه الصفة الحكومية صلاحية رفض تسجيل الجمعية دون بيان أسباب الرفض، وهي أمور تخالف المعايير الدولية الناظمة لأحكام اكتساب الجمعية للشخصية التي تضمن تأسيس الجمعية دون إذن مسبق، والتي تؤكد عدم إلزامية التسجيل، واستقلال الجهات القائمة على التسجيل عن الحكومة.

أحمد عوض

الجمعيات يجب أن تتمتع بالاستقلالية العملية وليس النظرية

ويشير هؤلاء إلى أن القانون بوضعه الحالي يتضمن أحكاما تتيح للسلطات الرسمية التدخل في حرية وضع الأنظمة الداخلية للجمعيات وتعديلها، ويضع قيودا على حرية ممارسة نشاطاتها وتدخلا في عقد اجتماعاتها، ويجيز لهذه السلطات حل الجمعيات وهيئاتها الإدارية بما يشكل تعديا على صلاحيات الهيئات العامة للجمعيات والقضاء، كما يتضمن قيودا مسبقة على حصول الجمعيات على التمويل تعيق عملها من دون مبرر.

وقانون الجمعيات الحالي معمول به منذ العام 2008، ورغم إطلاق عدة حوارات بهدف تعديله كان آخرها في العام 2016، إلا أنه لم يتم التوصل لصيغة معدلة للقانون إلى أن أعلن وزير التنمية الاجتماعية أيمن المفلح في مارس 2021 عن تشكيل لجنة جديدة لمراجعة قانون الجمعيات، عملت على فتح حوار مجتمعي حول القانون بما يضمن استدامة الجمعيات وتمكينها من القيام بدورها.

ويقول مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية أحمد عوض إن "المجتمع المدني لاعب رئيسي في مسار التنمية، وليتمكن من القيام بدوره يجب أن يتمتع بالاستقلالية العملية وليس النظرية".

ويضيف عوض "ذلك يجب أن ينعكس في السياسات عن طريق تعزيز البيئة التشريعية الملائمة لتمكين المجتمع المدني وإعطائه المزيد من الاستقلالية وتطبيق معايير الحوكمة والتوقف عن اعتماد مبدأ الموافقات المسبقة".

جفاف السدود يعمق متاعب المعارضة الموالية لتركيا في شمال غرب سوريا

دويسات (سوريا) – طال الجفاف سدا رئيسيا في شمال غرب سوريا للمرة الأولى منذ إنشائه قبل نحو ثلاثة عقود، ما يضاعف معاناة المزارعين والمواطنين، في وقت تشير فيه تقارير غربية إلى أن الفصائل الموالية لتركيا في شمال سوريا تستخدم المياه كسلاح حرب ضد الأكراد.

وبينما تزيد عوامل التغير المناخي خطر الجفاف وحرائق الغابات في كل أنحاء العالم، واجهت سوريا تدنيا في مستوى الأمطار خلال العام الحالي، ما انعكس تراجعا في إنتاج محاصيل القمح خصوصا في شمال شرق البلاد التي تشهد تدنيا خطيرا في مستوى مياه سد الفرات.

وفي ريف إدلب الغربي جفّت مياه سدّ الدويسات في منطقة دركوش الخاضعة لسيطرة فصائل مقاتلة. وباتت البحيرة المشيّد عليها، أشبه بمستنقع صغير تحيط به أراض متشققة وأشجار يابسة وبقايا هياكل عظمية لحيوانات.

وأوضح المهندس المسؤول عن السد ماهر الحسين "إنها المرة الأولى التي تجف فيها مياه السدّ منذ بنائه في العام 1994".

وأضاف الحسين "بسبب الجفاف وقلة الأمطار بات بإمكاننا اليوم أن نمشي سيرا على الأقدام في جسم البحيرة"، مشيرا إلى قارب كان يستخدمه السكان للتنقل بين ضفتي البحيرة، كان قد غرق فيها وعاد للظهور مؤخرا بعد جفاف مياهها.

ويفترض أن تخزن بحيرة سد الدويسات 3.6 مليون متر مكعب من المياه، وفق البنك الدولي، وتستخدم بشكل أساسي لري المنطقة الزراعية المجاورة.

ونظرا لشح الأمطار خلال الشتاء الماضي، امتلأ نصف البحيرة فقط بمياه استخدمت لإمداد شبكة الري للمزارعين، وفق الحسين الذي أفاد كذلك عن اهتراء الأنبوب الرئيسي، ما يؤدي إلى تسرّب المياه ويحول دون وصول الكميات المطلوبة إلى الأراضي الزراعية.

ويفترض أن تروي البحيرة، وفق الحسين، 1500 دونم من الأراضي وأن يستفيد منها ما بين 700 إلى 800 من عائلات المزارعين، على غرار لطفي تامر الذي يشكو تلف محصول الخضار الذي يزرعه في المنطقة.

وقال أبوجمعة أحد رعاة الأغنام الذين يترددون إلى المنطقة "نأتي إلى السد منذ عشر سنوات لتشرب من مياهه الحيوانات والأراضي، لكن اليوم جفّ وبتنا ننقل المياه بالصهاريج لكي نسقي الحيوانات". وتابع "إذا لم يرحمنا الله بالأمطار.. فلن تتمكّن الناس من أن تزرع أرضها بالخضار لتعيش".

ودخلت سوريا في مرحلة حرجة، حيث تعالت الأصوات منذ فترة محذرة من خطر تراجع منسوب المياه في نهر الفرات، مما ينذر بمضاعفة أزمات البلاد التي ترزح تحت الحرب منذ سنوات، وبات عدد كبير من سكانها في حاجة ماسة إلى تأمين مياه الشرب.

وتتجه أصابع الاتهام نحو تركيا التي تقول الإدارة الذاتية الكردية شمال سوريا إنها تعرقل تدفق نهر الفرات إلى سوريا، وتستخدم المياه كسلاح للضغط عليها.

واتهمت دمشق أيضا تركيا التي تدعم منذ بداية النزاع أطرافا في المعارضة السورية، بحجز مياه نهر الفرات وعدم الالتزام بالاتفاقية الموقعة في 1987 والتي تعهدت بموجبها أنقرة بأن توفر لسوريا معدلا سنويا من 500 متر مكعب في الثانية، لكن هذه الكمية انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الأشهر الماضية، ووصلت في فترات معينة إلى 200 متر مكعب في الثانية، وفق تقنيين.

ومنذ أشهر يحذر خبراء وتقنيون ومنظمات إنسانية من كارثة في شمال سوريا وشمال شرقها حيث يمر نهر الفرات، قد تهدد سير العمل في سدوده، إذ من شأن تراجع منسوب المياه فيها منذ يناير أن يؤدي إلى انقطاع المياه والكهرباء عن الملايين من السكان، وبالتالي تفاقم معاناة شعب استنزفه نزاع دام مستمر منذ عقد، وانهيار اقتصادي حاد.

وفي المناطق المهددة بالجفاف والواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية، يتهم كثر تركيا بمنع المياه واستخدامها كسلاح ضد المقاتلين الأكراد الذين تعدّهم "إرهابيين"، الأمر الذي تنفيه تركيا وتعيد أسباب الجفاف إلى التغير المناخي الذي حذرت الأمم المتحدة في تقرير حديث من أنه سيؤدي إلى كوارث "غير مسبوقة" في العالم الذي تضربه موجات حرّ وفيضانات متتالية.

وجاء في تقرير لمنظمة "باكس" الهولندية لبناء السلام أن "الجيش الوطني السوري"، الذي تنضوي فيه الفصائل الموالية لأنقرة، استحدث سدودا على نهر الخابور الذي يمر في قرى عدة في شمال شرق سوريا قبل أن يكمل جنوبا ويصب في نهر الفرات في محافظة دير الزور (شرق).

ووجد التقرير، الذي اعتمد على العمل الميداني وصور أقمار اصطناعية، أن وضع تلك الفصائل لسواتر على نهر أساسي في وقت واجهت فيه المنطقة فصل الصيف الأكثر جفافا يُعد "مثالا لا لُبس فيه على استخدام المياه كسلاح حرب".

وأظهر التقرير أن السدود الثلاثة فاقمت تداعيات الجفاف القاسي الذي تشهده المنطقة. وأضاف أن "تأثير الحرارة الشديدة تضخّم جراء كميات أمطار محدودة، ما يعني أن لدى المجتمعات الزراعية مياها أقل من أي وقت مضى وفي أكثر وقت تحتاج إليها".

> الإدارة الذاتية الكردية تتهم الفصائل الموالية لتركيا بعرقلة تدفق مياه نهر الفرات إلى سوريا واستخدامها كسلاح حرب

ويورد التقرير أنه "يمكن أن يكون ذلك إجراء مدروسا تستخدمه (فصائل) 'الجيش الوطني السوري' بهدف تجويع السكان المدنيين والتسبّب في تهجيرهم قسرا كأسلوب من أساليب الحرب".

ويؤكد الخبير في الشأن السوري فابريس بالانش أنه حتى وإن كانت الكارثة التي تهدد شمال سوريا وشمال شرقها ناتجة عن تراجع مستوى الأمطار، فإن تركيا قادرة على الاستفادة من الأمر لمصالحها الجيوسياسية.

ويقول بالانش "خلال فترات الجفاف، تستخدم تركيا ما تحتاج من المياه وتترك الفضلات للأكراد وإن كانت على معرفة كاملة بالتداعيات"، موضّحا أن الهدف هو "خنق شمال شرق سوريا اقتصاديا".

صراع من أجل البقاء